الحوار الوطني

بدأ مؤتمر الحوار الوطني مرحلته الثانية التي تعد مرحلة حسم، خصوصاً بعد أن قدمت المكونات رؤاها عن جذور القضايا ومحتواها والاستماع عن كثب لهموم ومعاناة المواطنين من خلال نزولات ميدانية للجان الفرق ومثلما واكبت «الميثاق» مجريات الحوار في مرحلته الأولى ستكثف من جهودها في المرحلة الثانية لتقدم للقارئ في هذه المساحةخلاصة رسم مستقبل اليمن الجديد.

فيصل الحزمي

أخبار الحوار

بن عمر يلتقي قيادات المؤتمر والتحالف بالحديدة

قال جمال بن عمر مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الى اليمن خلال لقائه قيادات المؤتمر الشعبي العام وحلفائه بمحافظة الحديدة الأربعاء: إن أهم المشاكل التي تعاني منها محافظة الحديدة تم طرحها عبر المشاركين من أبناء تهامة في مؤتمر الحوار الوطني والذي اهتم أن التقى بهم بين الحين والآخر لمتابعة كل المستجدات التي تجرى في محافظة الحديدة «.

وأشار المبعوث الأممي إلى ضرورة أن تكون هناك خطة متكاملة للتنمية ولن تتحقق إلا في إطار بناء منظومة حكم جديد ودستور يمني جديد بناء على مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

وأكد أنه سيعمل لأجل رفع قضايا أبناء المحافظة إلى السلطات العليا في صنعاء والاهتمام بهواجس أبناء المحافظة حتى يكون هناك تقدم ملحوظ وحقيقي في القضايا التي سيتم الرفع بها من قبل الجميع.

وكان ممثلو المؤتمر الشعبي العام وحلفائه أكدوا على أهمية إدراج القضية التهامية ضمن قضايا مؤتمر الحوار الوطني لما تمثله من دور كبير لأبناء المحافظات التي تندرج في التكوين الجغرافي لتهامة.

كما تطرقوا إلى العديد من القضايا التي تعاني منها محافظة الحديدة في مختلف المجالات وضرورة الرفع بها إلى مؤتمر الحوار الوطني لإدراجها ضمن متطلبات المحافظات من المؤتمر.

المطالبة بإعادة النظر في نسبة تمثيل المرأة في لجنة التوفيق

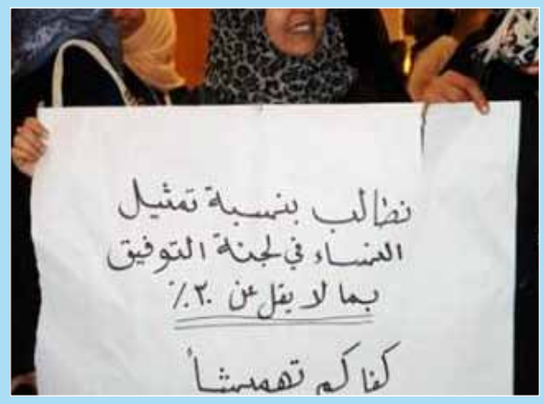

نظمت عدد من عضوات مؤتمر الحوار الوطني وقفة احتجاجية للمطالبة بإعادة النظر في نسبة تمثيل المرأة في لجنة التوفيق لمؤتمر الحوار التي صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٤١) لسنة ٢٠١٣م بتشكيلها لتكون تلك النسبة وفقا لما هو محدد في اللائحة الداخلية للمؤتمر وبما لا يقل عن ٣٠ في المائة من قوام اللجنة ١٥ بالمائة منها للمحافظات الجنوبية.

ورفعت المشاركات في الوقفة لافتات كتب عليها عبارات تعبر عن احتجاجهن على تمثيل المرأة في لجنة التوفيق بنسبة لم تتجاوز ٢٥ بالمائة .. معتبرة هذه النسبة مخالف للائحة الداخلية لمؤتمر الحوار والتي ينبغي ان يحرص الجميع على تطبيقها .

وطالبت المشاركات في الوقفة بمنح المرأة حقها في المشاركة السياسية .. مؤكدات بأن ذلك يعد قضية وطنية وليست مجرد قضية خاصة بالمرأة وعلى الجميع احترام هذه القضية والتعامل معها بجدية.

يذكر أن المرأة مثلت في لجنة التوفيق بسبع عضوات هن عضو هيئة رئاسة المؤتمر نادية السقاف ورئيسة فريق عمل قضية صعدة نبيلة الزبير، ورئيسة فريق عمل الحقوق الحريات أروى عبده عثمان، ورئيسة فريق عمل الحكم الرشيد القاضية أفراح بادويلان، والناشطة الحقوقية توكل كرمان والقانونية راقية حميدان.

سالم الخنبشي لـ

مؤتمر الحوار سيقف بجدية

قال سالم الخنبشي - عضو مؤتمر الحوار: إن مؤتمر الحوار ليس دولة ولا يمتلك سلطة تشريعية أو قضائية أو تنفيذية أو أمنية حتى يتخذ إجراءات ملموسة ومباشرة إزاء الانتهاكات التي تمارس في حق الوطن والمواطن.. موضحاً أن مؤتمر الحوار هو عبارة عن ملتقى سياسي واسع يضم مختلف النخب السياسية والاجتماعية وله صلاحيات يستطيع من خلالها الضغط على الحكومة من خلال استدعاءات للوزراء وإلزامهم باتخاذ اجراءات تحد من الظواهر السلبية التي يشهدها الوطن.. وتطرق عضو مؤتمر الحوار الوطني الى قضايا أخرى في اللقاء التالي:

ضعف الحكومة أنتج كل أشكال التخلف المهددة لمؤتمر الحوار

□ ما الذي انجزتموه في فريق الحكم الرشيد خلال الشهرين الماضيين من عمر الحوار الوطني؟ وتضمنه تقرير المرحلة الأولى؟

- شكراً لكم، وبالنسبة لتقرير المرحلة الاولى، فهو خلاصة عمل المجموعات الثلاث المشكّلة من فريق الحكم الرشيد.. المجموعة الأولى خاصة بالفساد والشفافية، الثانية معنية بالمساءلة وتكافؤ الفرص، والمجموعة الثالثة خاصة بالأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، وكل مجموعة ناقشت تقاريرها وأقرتها ثم رُفعت الى الاجتماع العام ودمجت هذه التقارير في تقرير واحد هو عبارة عن ثلاث أجزاء: الجزء الأول عبارة عن نصوص دستورية مقدمة فريق من الحكم الرشيد يجب أن تجد طريقها في الدستور الجديد، والجزء الثاني من التقرير يشمل مجموعة من المقترحات لعدد من القوانين كجزء لا يتجزأ من المنظومة التشريعية التي سيتم إنشاؤها فيما بعد كلها لها علاقة بالحكم الرشيد، والجزء الثالث من التقرير هو عبارة عن توصيات وتكليفات ستقوم بتنفيذها الحكومة التي سيتم تشكيلها مستقبلاً إن شاء الله.. طبعاً هذه المقترحات هي نتيجة جهود جماعية ونزولات ميدانية الى كثير من الوزارات والهيئات والمرافق والمحافظات، كلها تقريباً تتعلق بقضايا الحكم الرشيد وبشكل أساسي فيما يخص الشفافية والمساءلة القانونية ومكافحة الفساد، وقد أكدنا على نص قانون دستوري على قضية الفصل بين السلطات الثلاث، وعدم احتواء وتقوُّل أيٍّ من السلطات على الأخرى، وأكدنا على ضرورة استقلال الهيئات كالجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والهيئة العليا لمكافحة الفساد واللجنة العليا للمناقصات والمزايدات، وأكدنا على إيجاد نص دستوري فيما يخص محاكمة شاغلي الوظائف العليا وعدم وجود حصانة دستورية خاصة بجرائم الفساد، وسيقدم التقرير في الجلسة العامة الثانية، نتمنى أن يكون هذا التقرير محط اهتمام ومناقشة لأن كل القضايا الموجودة فيه تتعلق بالحكم الرشيد الذي إذا أردنا أن نبني دولة مدنية حديثة علينا أن نعطي اهتماماً خاصاً بالقواعد التي تقوم عليها الدولة المدنية وهي الحكم الرشيد.

من توصيات الحكم الرشيد:

- **الفصل بين السلطات الثلاث**
- **الاستقلال التام لهيئات مكافحة الفساد والمناقصات وجهاز الرقابة**
- **نص دستوري لمحاكمة شاغلي الوظائف العليا**

تجربة إيجابية

□ كيف تقرأون المرحلة الأولى من أعمال مؤتمر الحوار؟

- بالنسبة لفرق العمل، فقد اشتغلت وتتفاوت كل فرقة عن الأخرى بحسب القضايا المطروحة والماثلة أمامها، بالإضافة الى طبيعة كل فريق، مثلاً بعض الفرقَ هناك تباين واضح في وجهات النظر فيما يخص القضية الجنوبية وقضية صعدة وبناء الدولة، ولهذا اتصور أن فرق العمل ستكون تقاريرها عبارة عن ملخص لما تم إنجازه فقط وسوف تطرق القضايا والرؤى ومقترحاتها في نصوص دستورية للمرحلة الثانية، أما بقية الفرق الاخرى ومنها فريق الحكم الرشيد اعتقد أنها أنجزت مهامها، وقد قدمت توصياتها فيما يتعلق بنصوص دستورية، وفي كل الحالات كانت فترة الشهرين من عمر الحوار فترة خصبة ومنتجة وعملت كل الفرق بفعالية في تنفيذ جزء كبير من المهام المطروحة أمامها وهي التي سنستفيد منها إن شاء الله في المرحلة الثانية من أعمال الحوار الذي سيعقب الجلسة العلنية الثانية.

متفائلون جداً

□ يعول الشعب اليمني والعالم أجمع على مؤتمر الحوار الوطني في حل القضايا الشائكة وإخراج اليمن

عبدالمجيد الحنش لـ«الميثاق»:

الحوار سيتخطى العراقيل بجهد

وصف المرحلة القادمة لأعمال مؤتمر الحوار بأنها مرحلة الحسم ولملمة المعلومات ووضع المؤشرات النهائية للحوار الوطني، وقال: إن المؤشرات الأولية تشير الى أنهم سيكونون عند مستوى ثقة المواطن الذي يتوقع منهم الكثير.. ونوه عبدالمجيد الحنش - عضو مؤتمر الحوار الوطني- الى أن مؤتمر الحوار ليس دولة وأجهزته غير رسمية ولا يمكنه أن يقوم بشيء حيال التدمير الممنهج الذي تتعرض له البنية التحتية والخدمات الأساسية للمواطنين، محملاً رئيس الجمهورية مسؤولية إيقاف عمليات الإقصاء التي تمارس في حق كوادر الدولة، وقال إنه من يوقع على قرارات التعيين، لذا عليه أن يتأكد من القرارات التي يوقعها ومدى سلامتها وعدم اخلالها بالتوازن الموجود داخل المجتمع.. التفاصيل في اللقاء التالي:

سنكون في المرحلة الثانية أكثر حماساً وعملاً

□ ما الذي يتضمنه تقرير فريق التنمية المستدامة؟

- تضمن الكثير من النصوص حسب المحاور المحددة في محور التنمية، ففي الجانب الاقتصادي أكدنا على أسس ومبادئ الاقتصاد اليمني الذي يقوم على مجموعة من الاقتصاديات القطاع العام والقطاع الخاص والمختلط والتعاونيات.. بمعنى تعدد الاقتصاديات من أجل التنافس بين هذه القطاعات، ولأن المجتمع اليمني لا يوجد فيه اقتصاد رأسمالي بحت، ولا تستطيع أن تعول على الرأسمالية فإنها تتحمل مسؤولية وأعباء الخدمات العامة للمواطن، ولذلك كان لابد من تعدد هذه القطاعات الاقتصادية .. هذا بالجانب الاقتصادي، بالإضافة الى تشجيع وكيفية استخدام الموارد وترشيدها، بالإضافة الى ما يتعلق بجوانب البيئة، وكذلك التنمية الثقافية والتعليمية، حيث أكدنا على مجانية التعليم في كل مراحله، كما أكدنا على إلزامية التعليم في المرحلة الأساسية، وعلى الدولة أن تتحمل مسؤولية ذلك، وأكدنا على وجود وحدات خاصة مركزية تعمل على التخطيط للتعليم بحيث أننا نضمن جودة التعليم بما يتناسب مع مخرجات التنمية بشكل عام، كما أكدنا على التنمية السياسية في جوانب اللجنة العليا للانتخابات، وكذلك شؤون الاحزاب واستقلالية البنك المركزي.. هذه باختصار المواضيع التي شملها تقرير فريق التنمية المستدامة بشكل عام.

عند مستوى الثقة

□ كيف تقرأون المرحلة الأولى من أعمال مؤتمر الحوار؟

- على مستوى فريق التنمية باعتبارها من أكبر فرق العمل داخل مؤتمر الحوار الوطني، فإن الأمور تمشي بانسجام.. نختلف في بعض الأحيان ليس على مضمون القضايا ولكن على الشكليات وسرعان ما نعود الى المناقشة، وبالتالي تعبر المسألة بسلاسة وبسهولة كاملة، وبالنسبة مجريات أعمال مؤتمر الحوار بشكل عام، فهناك إشكاليات ليس حول القضايا الجوهرية ولكن حول شكليات حدث ذلك في بعض الفرق والمحاور، والجلسة العامة الثانية ستكون هي الفاصل وسوف تتضح ملامح الدولة المستقبلية، وكذلك مؤشرات ومخرجات الحوار.

من توصيات التنمية المستدامة:

- **تعدد قطاعات الاقتصاد**
- **إلزامية التعليم ومجانيته**
- **إيجاد وحدات خاصة بتخطيط التعليم**
- **استقلال البنك المركزي وتحويله إلى هيئة**

□ ماذا عن المرحلة القادمة؟

- اعتقد أن المرحلة القادمة هي مرحلة لملمة هذه المعلومات وجمعها ووضع المؤشرات النهائية.. بمعنى أن المرحلة القادمة هي لمرحلة الحسم لأعمال المؤتمر الوطني للحوار.. المواطنون يتوقعون الكثير والمؤشرات الأولية تشير الى أننا سنكون عند مستوى ثقة المواطن، ونأمل أن نكون كذلك.

الأجهزة الأمنية متورطة

□ يعول المجتمع اليمني والعالم أجمع على مؤتمر الحوار في حل القضايا الشائكة التي يعاني منها اليمن .. هل أنتم بهذا القدر من التفاؤل؟

- نعم نحن متفائلون والتفاؤل يأتينا من تطلع الشعب اليمني نحو مؤتمر الحوار.. بمعنى أن الكثير منهم يحملون شحنات موجبة نحو مؤتمر الحوار.. هذه الشحنات الموجبة تنعكس علينا وتعطينا مزيداً من التفاؤل ومزيداً من الإصرار على الإنجاز، وهذا ما يجعلنا عند مستوى الحدث وسنكون إن شاء الله عند مستوى تطلع الشعب اليمني.

□ في الآونة الأخيرة زادت الأعمال التخريبية التي تستهدف البنية التحتية والخدمات الأساسية للمواطنين.. وبعيداً عن الوقفات الاحتجاجية .. ما الذي يمكن لمؤتمر الحوار أن يقوم به إزاء هذه التصرفات التي تدمر الوطن؟

- مؤتمر الحوار ليست دولة وأجهزتها غير رسمية.. نحن نلاحظ من خلال نزولنا الميداني أن الدولة تُستهدف وان هناك تدميراً ممنهجاً لكل مرافق الحياة العامة وتدميراً لقيم المجتمع، وهناك إصرار على إفشال الدولة وتقسيم المجتمع، والغريب في الأمر شعور المجتمع بعدم وجود